ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ترشيد الانفاق العام وتعزيز الايرادات العامة وسيلة لتخفيض عجز الموازنة العامة لسنة 2024

المدرس المساعد

عبدالرضا عبدالرزاق جواد

المديرية العامة للتربية في محافظة واسط , قسم تربية النعمانية

وزارة التربية

المديرية العامة للتربية في محافظة واسط

قسم الاعداد والتدريب

شعبة البحوث والدراسات التربوية

تاريخ استلام البحث: 1 / 1 / 2026 تاريخ قبول البحث: 1 / 3 / 2026

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المستخلص:

اصـــبح العراق مؤخرا يدرج ضـــمن الدول التي تعاني من ارتفاع المديونية الخارجية رغم ارتفاع الايردات النفطية, ومع ارتفاع واستقرار اسعار النفط الا ان الموازنة العامة تقر بعجز سنوي كبير جدا. تاتي اهمية البحث من تســليط الضـــوء على بنود الانفاق في الموازنة العامة, وبيان حجم الانفاق الكبير في الجانب التشغيلي الذي ادى الى فقدان الانضباط المالي .

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي والكمي, وتوصل الى جملة نتائج منها. تضخم النفقات التشغيلية, وتراكـــــم المديونية وضعف الاستدامة المالية . فكانت التوصيات ايقاف التعيينات والتعاقدات والعلاوات والترقيات السنوية بكافة اشكالها, وتقليص وايقاف بعض البنود في الموازنة العامة لكلا الجانبين: التشغيلي والاستثماري .

الكلمات المفتاحية : الموازنة العامة, العجز المالي , الايرادات العامة , النفقات العامة , المديونية, الاستدامة المالية .

Abstract:

Iraq has recently been classified among countries experiencing rising external debt despite the increase in oil revenues. Moreover, notwithstanding the rise and relative stability of oil prices, the general budget continues to record a very large annual deficit. The significance of this study lies in shedding light on expenditure items within the general budget and clarifying the substantial scale of operational spending, which has led to a loss of fiscal discipline.

The study adopts a descriptive–analytical and quantitative methodology and arrives at several findings, most notably the inflation of operational expenditures, the accumulation of public debt, and the weakness of fiscal sustainability. Accordingly, the study recommends halting all forms of appointments, contractual hiring, allowances, and annual promotions, as well as reducing or suspending certain items in the general budget on both the operational and investment sides.

Keywords: General budget; fiscal deficit; public revenues; public expenditures; public debt; fiscal sustainability.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة

تعد الموازنة العامة لاي بلد هي انعكاس للسياسة المالية . يخطط فيها لنفقات السنة القادمة وتمول من الايرادات العامة للبلد, فمن خلالها تقوم البلدان بتحقيق اهداف على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي, ولا يمكن تحقيق هذه الاهداف بدون انضباط مالي. فالموازنات في الاقتصاد الريعي التي لا تستغل فرصة ارتفاع اسعار ثرواتها الطبيعية بتأسيس صناديق سيادية للتحوط المالي وتقلل من مخاطر الازمات الاقتصادية, فانها تفقد فرصة تنويع الايرادات والقدرة على تمويل نفقاتها العامة , وتذهب الى ابعد من فقدان الفرصة هو اللجوء الى القروض للوفاء بالالتزامات المالية.

بغياب الانضباط المالي فان الموازنة تصبح عبئ مالي سنوي, تهدر فيها المليارات من العملة الصعبة دون جدوى على نفقات جارية يتضخم عبئها سنويا. ومع تضخم الانفاق, وغياب الترشيد تصل البلاد الى مرحلة العجز عن تمويل نفقاتها الجارية . كما يحصل اليوم في العراق. فالنمو المستمر بالانفاق العام ادى الى ارتفاع الدين العام سنويا .

ان الاستمرار بالانفاق المفرط دون جدوى اقتصادية يبعد الاقتصاد عن سكة التنمية الاقتصادية, وخسارة فرصة الانتقال من الحالة الريعية الى حالة الاقتصاد مبني على قاعدة انتاجية يتنوع فيها الاقتصاد, وتحقيق الاكتفاء الذاتي, وتوفير فرص العمل , وتصحيح الاختلالات الهيكلية في الناتج المحلي الاجمالي التي تعاني منها الاقتصادات الريعية اذ تشكل مساهمة القطاع النفطي الجزء الاكبر مقابل ضعف مساهمة القطاعات الانتاجية كالزراعة والصناعة .

وبناء على ما سبق ولتخفيض العجز المالي بترشيد النفقات وتعزيز الايرادات هو تفكيك هيكل النفقات وايقاف النفقات غير المبررة وترشيد نفقات اخرى . واجراءات تحقق ايرادات جديدة, وبشكل يضمن نجاح عملية الترشيد. يجب ان لا تمس المستوى المعيشي بصورة كبيرة, ودون المساس بالطبقات الهشة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

منهجية البحث

اولا :أهمية البحث

تاتي اهمية البحث من ان العراق يعاني من عجز سنوي في عند اقرار الموازنة العامة, ويلجأ الى الاقتراض لسد العجز, وتتبين اهمية البحث من تسليط الضوء على بنود الانفاق العام , وقياس درجة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي .

ثانيا. مشكلة البحث:

للعراق ميزة في تحقيق وفرة من الايرادات بالعملة الصعبة من بيع النفط , الا ان النمو في الانفاق العام والتوسع بالنفقات التشغيلية على حساب التنمية الاقتصادية. ادى الى ضعف الاستدامة المالية واللجوء الى الاقتراض لتمويل النفقات .

ثالثا : فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان ترشيد النفقات العامة من جهة, وتعزيز ايرادات البلد من مصدر جديد من جهة اخرى : يسهمان على تخفيض عجز الموازنة, والتخلص التدريجي من عبئ المديونية.

رابعا : اهداف البحث

1- تخفيض نسبة العجز المالي في الموازنة العامة .

2- تحقيق الانضباط المالي .

3- الابتعاد عن الاقتراض الداخلي والخارجي في تمويل النفقات العامة .

خامسا: منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي , والتحليلي, والكمي، ويتضمن:

1. . المنهج الوصفي :عرض لمفاهيم الموازنة العامة والترشيد في الانفاق.
2. المنهج التحليلي : تحليل البيانات ببنود الانفاق العام في هيكل الموازنة العامة .
3. المنهج الكمي : تحليل جداول الموازنة .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المطلب الأول

الاطار المفاهيمي للبحث

لا تزال الموازنة العامة في العراق تعاني من التأثيرات السياسية عند اقرارها , فتتاثر بنود الانفاق وتتضخم دون مراعات حجم الايرادات العامة. فتخطط الموازنة بعجز كبير بين الايرادات والنفقات, والتوسع بالنفقات العامة لم يكن للتنمية الاقتصـــادية وبناء قاعدة انتاجية تكون بديلا عن النفط . انما توســـع بالنفقات التشغيلية وتمويلها من الاقتراض ما راكم الديون وتحمل اعباء جديدة تتمثل بتسديد الديون وفوائدها سنويا.

نتج عن ذلك ضـعف الاسـتدامة المالية في العراق حتى وان كانت ايرادات النفط عند معدلها المعتاد , اما لو تعرضت اسعار النفط لهزات اقتصادية سيكون تاثير ذلك كبير جدا يهدد او ينذر بافلاس البلد فيما لو استمرت سياسة الانفاق العام على هذا المنوال .

اولا : مفهوم الموازنة العامة .

للتعرف على مفهوم الموازنة العامة بصورة عامة يجب ان نتناول الاتي :

1. **تعريف الموازنة العامة:** تعرف الموازنة العامة بانها برنامج مالي لســـنة مالية قادمة تمكن الدولة من القيام بوظائفها وتحقيق اهدافها في المجالات الاقتصـــادية والاجتماعية والســـياســـية كافة.(اللحياني, 1997). وتعرف بانها جدول مالي يتضـمن جانبين: النفقات المقرر انفاقها, والايرادات المتوقع الحصـول عليها. خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة(عجام, 1989).

والموازنة نوعين موازنة تقليدية وتسمى موازنة البنود كونها تركز على بنود الموازنة ويكون فيها الهدف من الترشـيد والرقابة ان بنود الموازنة انفقت حسـب القوانين, فالرقابة والترشـيد تركز فقط على المحافظة على الاموال وصرفها وفق التعليمات . في حين الموازنة الحديثة او المتطورة هي موازنة كفاءة الاداء(الاسدي, 2022) . اذ تركز على الكفاءة في الانفاق وتخطيط لبرامج التنمية الاقتصـادية لتحقيق اهداف اقتصـادية واجتماعية تضمنت في الموازنة العامة مسبقا.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2. **هيكل الموازنة العامة** : تتكون الموازنة من جانبين اساسيين , الجانب الاول هو جانب النفقات العامة , والجانب الثاني هو جانب الايرادات العامة. يضاف لها جانب اخر وهو العجز او الفائض , اذ في كل الاحوال لا تتساوى جوانب النفقات مع الايرادات ابدا , كون ان الموازنة تعد بارقام تقديرية لسنة قادمة , والايرادات خصوصا الريعية تبنى على الاسعار الحالية والتي قد ترتفع او تنخفض مستقبلا . وهذا ما يؤثر على توازن الموازنة.

أ- النفقات العامة : تعرف النفقة العامة على انها "مبالغ نقدية اقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بانفاقها في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية" (خليل واللوزي, 1990) .

واهم عناصر النفقات العامة هي الانفاق الجاري الذي يتضمن رواتب وعلاوات الموظفين, وانفاق على شراء مستلزمات العمل سواء سلعية او خدمية . والعنصر الاخر هو الانفاق التنموي ويتضمن انشاء المصانع واستصلاح الاراضي ومشاريع الري ومشاريع البحث والتطوير(عجام و سعود , 2002) . في الموازنة العامة بالعراق تسمى تلك العناصر بالانفاق التشغيلي ويتضمن تعويضات الموظفين والمستلزمات الخدمية والسلعية , وصيانة المواجودات, ومنح واعانات ورعاية اجتماعية , والعنصر الاخر هو الانفاق الاستثماري ويتضمن برامج خاصة وبرامج الحكومة والانفاق الرأسمالي, وبمجموع هذين العنصرين يكون مجمل الانفاق العام.

ب- الايرادات العامة : تعد الايرادات العامة هي الاساس الذي تبني عليه الحكومة خطة الانفاق العام, وكفاءة تحصيل الايرادات مؤشر لحيز مالي جيد , وتعرف بانها مصادر التمويل الضرورية لاخفاء المصاريف العامة, وتأمين المصادر المالية لتمويل الانفاق العام ومصدر هذا التمويل ياتي من مصادر ثلاثة : عائدات الدولة من ممتلكاتها ومشاريعها الاقتصادية, والايرادات السيادية وفي مقدمتها الضرائب, ورسوم الخدمات العامة(داود, 2024).

ومصادر الايرادات العامة تاتي من ثلاث : دومين الدولة العام ويشمل الثروات الطبيعية والمشاريع الصناعية التي تديرها الحكومة, والاوراق المالية التي تخضع لقانون الاحكام العام, والدومين الخاص هو

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ممتلكات الدولة التي تملكها بصورة خاصة وتخضع لقانون خاص, ويمكن التصرف بيها بالبيع, والمصدر الثاني وهو الرسوم, والمصدر الثالث هو القروض العامة بشقيها المحلية والدولية(الجنابي, 2007).

ت- الفائض او العجز : من خلال تعريفات الموازنة العامة التي بينت انها ارقام تقديرية لسنة قادمة , والايرادات تبنى على اسعار حال اعداد الموازنة وهي عرضة للتقلبات الاقتصادية فقد ترتفع او تنخفض خلال مدة التنفيذ. هذا ما يؤثر على توازن الموازنة فلا يتساوى الجانبان . فاما تكون في حالة فائض اذا تجاوزت الايرادات حجم النفقات او بالعكس تكون في حالة عجز اذا تجاوزت النفقات حجم الايرادات .

ثانيا : مفهوم العجز في الموازنة العامة

1. **تعريف العجز:** يعني العجز ان النفقات العامة تجاوزت حجم الايرادات العامة بنسبة معينة ولهذه النسبة سقف محدد يجب ان لا تتجاوزه, وللابتعاد عن النسبة الخطرة يجب ضبط الموازنة . بمعنى ان تمول الحكومة نفقاتها من ايراداتها دون ان يتجاوز حجم النفقات لحجم الايرادات بنسبة محددة من الناتج المحلي الاجمالي, (ديلمي, قرومي, 2021) , ولتحقيق الضبط في الموازنة لا بد من تشديد اجراءات مكافحة الفساد المالي والاداري, وترشيد الانفاق والحد من الاسراف والهدر في موارد الدولة, والتحول من الموازنات التقليدية الى موازنات الانماء, والاحتياط بالصناديق السيادية التي تكون داعمة للموازنة وحامية لها من تذبذب الايرادات (الاسدي, 2022) .

2. **نسبة العجز المقبولة :** نصت اتفاقية الاستقرار والنمو التابعة للاتحاد الاوروبي على ان نسبة العجز في الموازنة العامة يجب ان لا تتجاوز 3% من الناتج المحلي الاجمالي (consilium-press releases.EU council, 2025) .

اي نسبة تتجاوز هذا الحد الموصى به يدخل الاقتصاد في نفق المديونية سواء ديون محلية او ديون خارجية , اذ ستتحول النفقات العامة من اداة للتنمية الى اداة مثبطة للنمو الاقتصادي, و كلما ابتعدت نسبة العجز عن النسبة المقبولة. تتفاقم الازمات الاقتصادية , وتصل الى عدم القدرة على تمويل النفقات الجارية فضلا عن الاستثمارية .

ثالثا : مفهوم ترشيد الانفاق العام

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يعرف الترشيد في الانفاق العام :"ان تحقق النفقات العامةالاهداف المحددة للدولة, وذلك باستخدامها على احسن وجه ممكن, والحيلولة دون اساءة استعمالها او تبذيرها في غير اغراض المنفعة العامة" (منصور, 2004)

ويعرف ايضا " انه تحقيق اكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الانفاق الى اعلى درجة ممكنة , والقضاء على اوجه الاسراف والتبذير, ومحاولة تحقيق توازن بين النفقات العامة, واقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة" (بن عزه, 2010)

ترشيد الانفاق من الناحية الاقتصادية بانه انفاق الاموال بحكمة وعقلانية بما يمليه العقل, ويتضمن ضبط الانفاق واحكام الرقابة على الانفاق, بما يجعل التبذير والاسراف بادنى حدودها, وتلافي الانفاق غير الضروري, والترشيد لا يعني التقليص بقدر ما يعني تعديل الانفاق المالي دون المساس بمعيشة الفقراء, وتجنيب البلاد التبعية الاقتصادية من خلال تدعيم الاكتفاء الذاتي على المدى الطول.(الاسدي, 2022)

من قواعد الترشيد هو تحديد الحجم الامثل للنفقات ان لا تزيد النفقات على السقف الامثل للانفاق, و تجنب الاسراف والتبذير, ويمكن ان تكون اوجه الاسراف في تحقيق اهداف خاصة لذوي النفوذ والسلطة, والترهل الوظيفي, والمبالغة في التمثيل الخارجي (حسين, 2017).

من خلال التعريفات السابقة نستنتج ان يكون للسياسة المالية دور في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و التنمية المستدامة من خلال ترشيد الانفاق العام, واقرار موازنة مبني على تخطيط اقتصادي يراعي حجم الايرادات من جهة , والتنمية الاقتصادية من جهة اخرى, واستغلال وفرة الايرادات الريعية في بناء قاعدة انتاجية قائمة على التشابك بين القطاعات الاقتصادية, اما اذا كانت خلاف ذلك فتعد سياسة غير فعالة اقتصاديا .

المطلب الثاني

تحليل الموازنة العامة في العراق

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اولا : مكونات الموازنة العامة لسنة 2024

1. **الايرادات العامة :** تعتمد الايرادات العامة في العراق على النفط اعتماد شـــبه تام, وهذا ما يجعل الموازنة عرضــة لعدم الاسـتقرار لتقلب اسـعار النفط في الاسـواق العالمية, ومفاقمة العجز مع انخفاض اسعار النفط, وكانت الايرادات العامة لسنة 2024 كما مبين في الجدول (1) وكما ياتي:

جدول (1)

الايرادات العامة لسنة 2024 بـ (الف دينار)

ت	التفاصيل	المبلغ	النسبة
1	الايرادات النفطية والمعدنية وصادرات المنتجات النفطية	120,496,002,000	81.5
2	الضرائب على الدخول والثروات	6,431,804,835	4.3
3	الضرائب السلعية ورسوم الانتاج	2,014,192,240	1.3
4	الرسوم	6,801,930,451	4.6
5	حصة الموازنة من ارباح القطاع العام	2,275,000,000	1.5
6	الايرادات التحويلية	1,485,175,646	1.0
7	ايرادات اخرى	8,083,402,183	5.4
	مجموع الايرادات الجارية	147,587,507,355	
8	الايرادات الراسمالية	249,148,534	0.16
	مجموع الايرادات	147,836,655,889	

المصدر: وزارة المالية , الموازنة العامة لسنة 2024 جدول أ

بلغت قيمة مجموع الايرادات العامة نحو 148 ترليون دينار عراقي, بلغت نسـبة مسـاهمة القطاع النفطي والثروة المعدنية اكثر من 81% , وهو اعتماد شبه تام على مورد واحد متقلب الاسعار خارجيا. وهذه تعد اول مشــكلة تواجه اعداد الموازنة اذ يغيب الاســتقرار المالي عنها, وتوزعت بقية النســب بين 4% الى 0.1% ايرادات الضرائب والرسوم وايرادات اخرى .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملاحظ على جانب الايرادات العامة هو عدم الشـفافية في توضـيح بنود الايرادات, وهل تدخل ايرادات الوزارات ذات الطابع الايرادي في حساب الخزينة, اذ يجب ان توضح مساهمة كل وزارة. مثل وزارة العدل عن اجور ورسـوم التسـجيل,او زارة البلديات عن ايجار املاك الدولة , او وزارة الكهرباء عن جباية اجور الطاقة, او زارة النفط عن ايرادات المشـتقات النفطية المكررة في المصـافي المحلية.... الخ من وزارت تحقق ايراد عام. من جانب اخر ان ايرادات النفط الخام, وايرادات المنتجات النفطية التي يفصـح عنها الجهاز المركزي للاحصاء لسنة 2024 كانت كما مبين في الجدول الاتي:

جدول (2)

اجمالي قيمة صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية لسنة 2024 (القيمة مليون دولار, مليار دينار)

ت	المادة	السعر بالدولار	السعر بالدينار
	النفط الخام	95,025	123,532
	المنتجات النفطية	5,578	7,252
	المجموع	100,603	130,784

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء, التقرير السنوي لصادرات 2024, جدول (2)

يلاحظ وجود فرق بين الايرادات في قانون الموازنة لسـنة 2024 عن الايرادات التي يفصـح عنها الجهاز المركزي للاحصـاء بالتقرير السـنوي للصـادرات بقيمة 10 ترليون دينار, ما يعني ضـعف القدرة على التبؤ المالي وارتباك في تحديد حجم الايرادات العامة.

2. **النفقات العامة** : بلغت قيمة النفقات العامة نحو 212 تريليون دينار, موزعة على انفاق تشـغيلي يشـمل : تعويضـات الموظفين ومسـتلومات خدمية وسـلعية , وصـيانة موجودات, ومنح واعانات, ورعاية اجتماعية. والقسم الاخر انفاق استثمار, ويشمل : برامج خاصـة ومديونية, ونفقات راسمالية. وكما مبين في الجدول رقم(2) .

3. **العجز في الموازنة** : يبلغ العجز المالي 64,024 مليار دينار بنسـبة عجز 43.2% من حجم الايرادات العامة, وبلغ نسـبة 30% من مجمل النفقات العامة, وبلغت نسـبة العجز 17.6% الى الناتج

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المحلي الاجمالي الذي قيمته نحو 364 ترليون (الجهاز المركزي للاحصـــاء, تقديرات الناتج المحلي الاجمالي 2024), وهي نسـبة خطرة جدا اذ نصـت اتفاقية الاسـتقرار والنمو على ان نسـبة العجز لا يتجاوز 3% من الناتج المحلي الاجمالي (consilium-press releases.EU council) .

يمول العجز من مدور السـنة الماضـية البالغ 1,572, مليار, والزيادة في اسـعار النفط المصـدر وتبلغ 16,607 مليار, والحوالات المخصـومة من الاحتياطي القانوني للمصـارف الحكومية وقيمتها 5,000 مليار . و خصـم حوالات لدى البنك المركزي البالغة 20,041 مليار. ما مجموعه 43,220 مليار , وباقي العجز البالغ 20,804 مليار يمول من الاقتراض الداخلي والخارجي .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول(3)

النفقات حسب القطاعات والانشطة لسنة 2024 بـ(مليار دينار)

ت	القطاعات	تعويضات الموظفين	مستلزمات خدمية	مستلزمات سلعية	صيانة موجودات	منح و اعانات	خارجية	رعاية اجتماعية	اجمالي التشغيلية	مديونية	برامج خاصة	راسمالية	اجمالي الانفاق
1	الامن والدفاع	26,802	134	558	155	345	3	30	28,030	0	212	4,975	33.218
2	التربية	15,117	68	247	132	755	10	0	16,331	0	161	791	17,284
3	الطاقة	141	1,592	8,514	2	4,403	3	0	14,658	0	5	25,468	40,133
4	الصحة	6,038	111	2,283	120	156	13	0	8,724	0	1,276	1,321	11,122
5	اجتماعية	412	26	79	15	7,067	2	25,184	32,785	0	118	86	32,991
6	أ.بغداد	0	0	0	0	561	0	0	561	0	0	757	1,318
7	نقل وأتصـ.	62	98	2	3	207	3	0	378	0	2	2,015	2,395
8	زراعي	604	9	9	46	673	65	0	1,406	0	135	780	2,321
9	صناعي	48	2	1	1	1,539	10	0	1,601	0	0	145	1,746
10	اسكان	260	6	5	64	395	0	0	730	0	500	4,064	5,294
11	ثقافة.ري اضه	596	33	15	77	1,571	4	0	2,296	0	12	878	3,186
12	أدارات ع, م	13,254	2,562	1,042	492	2,033	532	2,068	21,983	**1,116**	1,206	13,733	38,038
13	ديون مح, د	0	45	0	0	7,155	0	0	7,200	**15,609**	0	0	22,809
	المجموع	63,338	4,690	12,759	1,109	26,861	646	27,284	136,687	**16,725**	3,431	55,018	211,861

المصدر: وزارة المالية , الموازنة العامة لسنة 2024(بعنوان موازنة السنة الحالية) جدول و.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانيا _ تحليل هيكل النفقات العامة

يتضح من هيكل النفقات العامة ان نسبة النفقات التشغيلية 64.5 من مجمل النفقات العامة, وتشغل تعويضات الموظفين نسبة 46.3 من اجمالي التشغيلية, و نسبة 29.9% من مجمل النفقات العامة , وتشكل (نسبته 42.8% من مجمل الايرادات العامة). وهي نسب مرتفعة تعكس الطابع التشغيلي للموازنة العامة, وبلغت المستلزمات الخدمية 2.2% , و المستلزمات السلعية نسبة 6.0% , وصيانة الموجودات بلغت 0.5% فقط , كما تشكل المنح والاعانات والفوائد والمصروفات الاخر عدا المديونية نسبة 12.7% , ونسبة الالتزمات والمساهمات والمساعدات الخارجية 0.3% فقط , والرعاية الاجتماعية 12,9 % من مجمل الانفاق العام .

يبلغ ما موجه للانفاق الاستثماري 26.0% يتركز على البنى التحتية التي لا تولد انتاجا مباشرا. فلا اثر تنموي حقيقي للانفاق الاستثماري . بلغت المديونية الخارجية 7.9% اذ تمثل عبئ مالي مستمر تعكس كلف مالية لسياسات مالية سابقة ادخلت العراق في نفق الديون الخارجية , و بلغت نسبة الانفاق على البرامج الخاصة 1.6% وهي نسبة محدودة التاثير لا تساهم في خلق فرص عمل او تنمية اقتصادية حقيقية .

اذن هيمنة الطابع التشغيلي على الموازنة العامة العراقية وغياب الاستثمار الحقيقي والتنموي , ومحدودية البرامج الخاصة , والعجز الكبير في الموازنة, وهشاشة الاستدامة المالية, وتعميق المديونية الخارجية والداخلية. يعكس ضعف قدرة السياسة المالية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي, , ما يجعل البلد عرضة للهزات الاقتصادية المستمرة .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مخطط النسب المئوية لبنود الانفاق من اجمالي النفقات

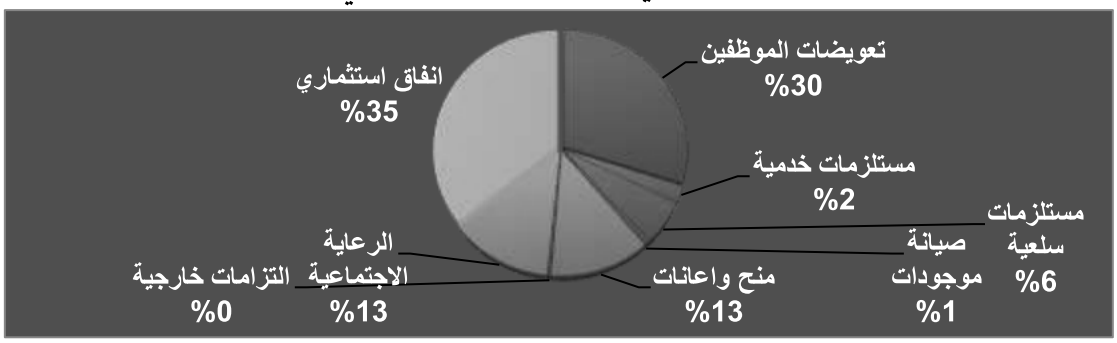

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (3)

جدول(4)

النسب المئوية لبنود الانفاق من قيمة الانفاق التشغيلي واجمالي النفقات العامة (مليار) دينار

ت	بند الانفاق	المبلغ	النسبة من الانفاق التشغيلي	النسبة من مجمل الانفاق العام
	تعويضات الموظفين	63,338	46.3	29.9
	مستلزمات خدمية	4,690	3.4	2.2
	مستلزمات سلعية	12,759	9.3	6.0
	صيانة موجودات	1,109	0.8	0.5
	منح واعانات	26,861	19.6	12.7
	التزامات خارجية	646	0.4	0.3
	رعاية اجتماعية	27,284	20.0	12.9
	مديونية	16,725	نفقات استثمارية	7.9
	برامج خاصة	3,431		1.6
	راسمالية	55,018		26.0
	المجموع	211,861	100.0	100.0

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الموازنة العامة لسنة 2024 جدول و.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثالثا – اجراءات ترشيد النفقات العامة

لا يقاس تقليص النفقات بالحجم بقدر ما يقاس بجودة التقليص وامكانية تحقيقه باقل ضـــرر اقتصـــادي يلحق بالشرائح التي مسها التقليص. اذن يجب ان ترتب اولويات في التقليص حسب مساهمة بنود الانفاق في الموازنة والبدء بالبند الذي يثقل الموازنة ويشـكل النسـبة الاكبر وهو تعويضـات الموظفين وبعده بند المنح والتعويضات ومن ثم بند الرعاية الاجتماعية وصولا الى بقية البنود.

هناك تفاوت في حجم النفقات بين الوزارات . اذ بلغت نسـبة انفاق وزارة المالية 20% من مجمل الانفاق العام وهي نسـبة عالية جدا مقارنة بوزارة الداخلية التي تبلغ نسـبة انفاقها 7%, او وزارة الدفاع 5% , او هيئة الحشـد الشـعبي 2%, او وزارة التربية 6% , او التعليم العالي 1,8% . اذ يعادل انفاق وزارة المالية هذه الوزارات مجتمعة. مع الاخذ بالحســـاب ان موظفي وزارة المالية بلغ 17310 موظف, في حين ان وزارة الدفاع والداخلية وهيئة الحشد والتربية والتعليم العالي مجمل منتسبيهم بلغ 2,497,875 بين منسب امني ومنتسب مدني .

بالعودة الى تخصيصات وزارة المالية في بند 37 , ب– نشاط عام للدولة نجد في جانب المنح والاعانات تصـرف 8,548 مليار دينار , ومبلغ 16,564 مليار دينار للرعاية الاجتماعية, وتشـكل نحو 12% من مجمل الانفاق العام, وهذه نسـبة عالية لبندي صـرف في وزارة واحدة من اصـل 83 مؤسـسـة حكومية , وتشـكل نسـبة 46% من مجمل الانفاق على المنح والرعاية الاجتماعية بالكامل بما فيها المنح والرعاية التي تمنحها وزارة العدل . اذ يبلغ مجموع الانفاق على المنح والرعاية الاجتماعية 54,145 مليار دينار عراقي .

1– اجراءات معالجة تضخم النفقات في الجانب التشغيلي

أ– ايقاف التعيينات والتعاقد وصـرف العلاوات والترفيعات السـنوية بكافة اشـكالها: يعد هذا الاجراء تعليق أي زيادة تطال تعويضـــات الموظفين التي نســـبتها نحو 30% من اجمالي الانفاق, ســـواء عبر التعيينات او منح الترقيات او العلاوات الســـنوية . بهدف الســـيطرة على مبلغ هذا البند من الانفاق,

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والايقاف يمكن ان يستمر لخطة خمسية دون ان تتاثر القوى العاملة بنقص جراء ايقاف التعيينات بسبب الترهل الوظيفي.

ب- تخفيض منح الاعانات والرعاية الاجتماعية الى تحت بند 37-ب نشاط عام للدولة الى 50% اذ يتضمن منحة الاحزاب السياسية ونفقات على الزيارات الدينية, وضرر مبادلة عملة, واطفاء ديون وشطبها حسب صلاحية رئيس الوزراء,ومفاوضات ومطالبات .... الخ . اذ بلغت منح الاعانات ومصروفات اخرى 8,548 مليار, وبلغت الرعاية الاجتماعية الخاصة بنشاط الدولة غير الرعاية الاجتماعية التي تمنحها وزارة العدل للعاطلين, بلغت 16,564 مليار. وتقليص 50% منها ما يوفر 12,556 مليار .

ت- تخفيض المستلزمات الخدمية: تشير هذه المستلزمات الى الخدمات التي تحصل عليها المؤسسات الحكومية مثل خدمات الاتصالات والنقل والوقود والخدمات الاستشارية, والايفادات .... الخ , ونسبتها من اجمالي الانفاق العام 2.2%. ونتيجة لضعف الرقابة والفساد المستشري فان النفقات من هذا النوع تشهد تضخم في الحجم والاسعار, ولرفع كفاءة الانفاق باقل التكاليف يجب ان تخضع الى تقليص بنسبة 25% التي قيمتها 4,689 مليار.

تخفيض المستلزمات السلعية: تشير المستلزمات السلعية الى المواد التي تشتريها المؤسسات الحكومية كالقرطاسية, ومواد التنظيف, و الاجهزة الكهربائية , وقطع الغيار... الخ من مواد ملموسة. ينفق على هذا البند 12,759 مليار. بنسبة 6% من اجمالي الانفاق, وكذلك الحال لضعف الرقابة والفساد المستشري فان النفقات من هذا النوع تشهد تضخم في الكمية والاسعار, والسرعة في استهلاكها لاستبدالها بمواد جديدة وهذا ما يفسر تكرار هذا الانفاق بنفس المستوى سنويا . فلا بد من تقليص هذا الانفاق كأجراء اولي الى 50% .

ث- ايقاف جميع صناديق الاعمار الى اجل غير مسمى : يقصد بهذه الصناديق اعمار المحافضات التي تعرضت لاعمال ارهابية, وكما هو معلوم ان العمليات الحربية توقفت بعد تربر الموصل في العام 2016 , فما الداعي الى هذه الصناديق اذا كانت الموازنة في الاصل تخصص لجميع المحافضات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

نفقات عامة سنوية . اذ ان تعليقها يخفف الضغط على الموازنة العامة ويقلل الهدر في المال العام وكما مبين في جدول (5).

جدول (5)

اجمالي انفاق صناديق الاعمار لبعض المحافضات بالمليار

ت	رقم البند	تفاصيل الانفاق	المبلغ
1	31	صندوق اعمار المحافضات الاكثر فقرا	413
2	32	صندوق العراق للتنمية	808
3	33	صندوق اعمار سنجار وسهل نينوى	58
4	34	صندوق البصرة عاصمة	8
5	35	صـــندوق اعادة اعمار المناطق المتضـــررة من الاعمال الارهابية	824
		المجموع	2,111

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول هـ في الموازنة العامة لسنة 2024

2- اجراءات معالجة النفقات في الجانب الاستثماري

أ- ايقاف الموازنة الاستثمارية لمؤسسات استهلاكية والاقتصار على الموازنة التشغيلية فقط , وهيكلتها لاحقا ودمجها في الوزارات الاخرى كل مؤسسة حسب الاختصاص والمجال الذي تنشط فيه وكما موضح في الجدول الاتي .

جدول (6)

مبالغ النفقات الاستثمارية لمؤسسات استهلاكية مؤقتة بالمليون

ت	اسم المؤسسة	الجارية	الاستثماري	المجموع

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1	مؤسسة الشهداء	2,842	16,000	18,842
	مؤسسة السجناء	287	2,560	2,847
	ديوان الوقف الشيعي	3,000	560,000	563,000
	ديوان الوقف السني	387	200,000	200,387
	ديوان الاوقاف الاخرى	748	6,400	7,148
	كلية الامام الكاظم	320	0	320
	كلية الامام الاعظم	320	0	320
	المجموع	7,904	784,960	792,864

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول هـ في الموازنة العامة لسنة 2024

ب- خفض الانفاق الراسمالي لجميع الانشطة بنسبة 10% اذ بلغ اجمالي الرأسمالية 55,018 مليار, بعد استبعاد النفقات الاستثمارية للمؤسسات التي توقفت في الجدول(6) والتي تبلغ 792,864 مليار , بعد استبعاد النفقات الاستثمارية لصناديق الاعمار التي توقف كما في جدول (5) ايضا والتي تبلغ 1,665 فيكون صافي النفقات الرأسمالية نحو 53,353 ما يوفر مبلغ 5,335 مليار دينار .

ت- تجميد مخصصات البرامج الخاصة : يفتقر هذا البند الى الشفافية عن ماهية البرامج الخاصة اذ لا توجد اثار ملموسة تشير الى دعم انتاجي او التوجه نحو تنوع اقتصادي, فاذا كانت هذه البرامج تشمل مواد ملموسة فيجب ان يمول هذا البند من المستلزمات السلعية , واذا كانت البرامج الخاصة خدمات واستشارات, فيجب ان تمول من المستلزمات الخدمية . ولاجل رفع كفاءة الانفاق يجب تجديد هذا البند من الانفاق الذي يمكن دمجه في بند مشابه من بنود الانفاق, والذي سيوفر مبلغ 2,145 مليار دينار.

رابعا: اجراءات تعزيز الايرادات العامة

1. **تغيير سعر الصرف:** يؤثر سعر الصرف على حجم الايرادات . اذ تخفيض قيمة الدينار المحلي بالنسبة السابقة اثبتت نجاعتها في معالجة الازمة المالية بعد جائحة كورونا وانهيار اسعار النفط . بلغت صادرات العراق النفطية لسنة 2024 بما يعادل 95.0 مليار دولار (الجهازي المركزي للاحصاء, 2024)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اذ سترتفع الايرادات النفطية بالدينار العراقي من 120,460 مليار الى 140,600 مليار. بسعر صرف 1480 بدل سعر الصرف الحالي.

2. **ايراد تصاعدي** يفرض على جميع موظفي الدولة, حسب الدرجة الوظيفية : لاجل تعزيز الايرادات بما يضمن القدرة على تحمل اعباء الاقتطاع الجديد حسب انخفاض مستويات الدخول, فتفرض على موظفي الدرجة العاشرة ايراد شهري 5 الف دينار عراقي ويتصاعد الايراد 5 الف دينار لكل درجة وظيفية, فيكون الايراد الشهري على ذوي الدرجة التاسعة 10 الف دينار, وصولا الى الدرجة الاولى يكون الايراد الشهري 50 الف دينار. اما الدرجات العليا (أ,ب) من في الدرجة ب ايراده الشهري 500 الف دينار , والدرجة أ 1 مليون دينار. وحسب الجدول الاتي

جدول (4)

الايراد الشهري من الموظفين حسب السلم الوظيفي بمليون دينار

ت	الدرجة	عدد الموظفين	الايراد الشهري	الايراد السنوي
1	عليا أ	768	768	9,216
2	عليا ب	5319	2,659	31,908
3	الاولى	49442	2,472	29,664
	الثانية	149455	6,725	80,700
	الثالثة	142073	5,683	68,195
	الرابعة	276225	9,668	116,014
	الخامسة	360761	10,823	129,874
	السادسة	491589	12,289	147,477
	السابعة	801746	16,035	192,419
	الثامنة	603223	9,048	108,580
	التاسعة	501656	5,016	60,199
	العاشرة	697649	3,488	41,859
	المجموع	4079906	84,674	1,016,091

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول ج في الموازنة العامة (جدول القوى العاملة)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الاستنتاجات

1- صحة فرضية البحث ان ترشيد النفقات العامة من جهة, وتعزيز ايرادات البلد من مصدر جديد من جهة اخرى : يسهمان على تخفيض عجز الموازنة, والتخلص التدريجي من عبئ المديونية.

2- فرق بين ارقام صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية الواردة في جداول الموازنة لسنة 2024 , وارقام صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية التي يفصح عنها الجهاز المركزي للاحصاء بقيمة 10 تريليون دينار.

3- تضخم النفقات التشغيلية بشكل كبير . اذ تبلغ تعويضات الموظفين نحو 30% , والمستلزمات الخدمية 2% , والمستلزمات السلعية 6% والمنح والاعانات نحو 13% والرعاية الاجتماعية نحو 13% من مجمل الانفاق العام .

4- تفتقر الموازنة لسنة 2024 الى الانضباط المالي اذ اعدت بعجز مالي مقداره 64 ترليون دينار عراقي بمجمل نفقات 211 ترليون دينار. اذ بلغت نسب العجز الى كل من اجمالي الايرادات 43%, و الى اجمالي الانفاق العام 30%, والى الناتج المحلي الاجمالي 17% . وهي نسب خطرة تجاوزت بكثير عن النسب المسموحة .

5- عدم الشفافية في الافصاح عن ايرادات الوزارات ذات الطابع الايرادي وهل تدخل في حساب موحد الى خزينة الدولة.

6- هناك بندين يرهقان كاهل الموازنة وهما المنح والاعانات و الرعاية الاجتماعية اذ يصل مجموع هذين البندين 54 ترليون دينار عراقي بنسبة 25.6% من مجمل الانفاق العام . ومن هذين البندين تستحوذ وزارة المالية على نسبة 46% تحت بند نشاط عام للدولة .

7- تراكم المديونية الخارجية والداخلية اذ بلغ ما يدفع عن التزامات المديونية نحو 17 ترليون دينار عراقي.

8- النمطية في اعداد الموازنة اذ تعد موازنة تقليدية وهو ما يسمى بموازنة البنود التي تركز على بنود الانفاق , عكس الموازنات الحديثة التي تركز على كفاءة الاداء.

9- لا تزال لغاية سنة اعداد الموازنة تخصيص اموال لاعمار المناطق المتظررة من الحرب . رغم توقف الاعمال الحربية منذ العام 2016.

10- ارتفاع نسب الانفاق الاستثماري على مؤسسات استهلاكية استحدثتها قوانين العدالة الانتقالية , وهي مؤسسات تعويضية, لا تحقق توليد قاعدة انتاجية تنموية .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التوصيات :

1- ايقاف التعيينات والتعاقدات والعلاوات والترفيعات السنوية بكافة اشكالها التي من شأنها تزيد تخصيصات بند تعويضات الموظفين لمدة خمس سنوات .

2- ترشيد النفقات في الجانبين التشغيلي والاستثماري, وتعزيز الايرادات الذي من شأنه توفير 51,665 مليار دينار عراقي وحسب الجدول الاتي :

جدول (7)

ترشيد النفقات وتعزيز الايرادات والمبالغ المتحققة بالمليار دينار

ت	التفاصيل	المبلغ	الجانب
1	تخفيض بنسبة 50% النشاط العام للدولة في بند 37-ب في الموازنة العامة	12,556	ترشيد النفقات التشغيلية
2	تخفيض المستلزمات الخدمية بنسبة 25%	1,172	
3	تخفيض المستلزمات السلعية بنسبة 50%	6,379	
4	ايقاف صناديق الاعمار تحت البنود 31,32,33,34,35	2,111	
6	رفع سعر صرف الدولار امام الدينار من 1320 الى 1480	20,140	تعزيز الايرادات
7	ايراد تصاعدي على جميع القوى العاملة	1,016	
8	خفض مجمل النفقات الراسمالية بنسبة 10%	5,353	ترشيد النفقات الاستثمارية
9	ايقاف النفقات الاستثمارية للمؤسسات تحت البنود 14,15,16,19,20,21,22	793	
10	تجميد البرامج الخاصة	2,145	
	المجموع	51,665	

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الموازنة العامة جدول هـ.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر والمراجع

1. اللحياني, سعد بن حمدان, الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي, المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب- البنك الاسلامي للتنمية, المملكة العربية السعودية, 1997 ص25.
2. عجام, ميثم صاحب و سعود, علي محمد, المالية العامة , دار النخلة للنشر , تاجوراء الجماهيرية العظمى, 2003 ص34.
3. عجام, ميثم صاحب, المالية العامة (دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي) الهيئة القومية للبحث العلمي, معهد الانماء العربي, طرابلس, 1989, ص35.
4. هاجيرا ديلمي , حميد قرومي, تقييم اداء الادارة المالية العامة في الجزائر, مجلة مراجعة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي, مجلد 15, العدد 2, 2021, ص122.
5. الاسدي, ايمان عدنان حسين, اثر سياسة ترشيد الانفاق في ضبط الموازنة- تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق للمدة (2004-2021) رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد, جامعة كربلاء, 2022, ص27.
6. الجنابي, طاهر, علم المالية العامة والتشريع المالي, الناشر: العاتك لصناعة الكتاب القاهرة, توزيع : المكتبة القانونية بغداد, 2007,ص55-85
7. عبدالكريم, علي فريد, الازمة المالية العالمية وخطة الانقاذ الامريكية, البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للاستثمارات قسم ادارة المخاطر.
8. داود , خلدون كردوش, دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة حالة العرق للفترة 2014-2019) , المجلة العربية للعلوم الانسانية والاجتماعية, شباط 2024 ص11.
9. https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/21/01/2025/stability-and-growth-pact-council-adopts-recommendations-to-countries-under-excessive-deficit-procedure/
10. وزارة المالية الموازنة العامة لسنة 2024
11. الجهاز المركزي للاحصاء, التقديرات الفصلية للناتج المحلي الاجمالي لسنة 2024. العدد 26100 7 في 13-1-2026 .
12. علي محمد خليل, سليمان احمد اللوزي : المالية العامة , دار الزهران , (عمان الاردن) , 1990, ص 89.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

13. منصور , ميلاد يونس, مبادئ المالية , المؤسسة الفنية للطباعة والنشر, طرابلس ليبيا , 2004, ص 47 .

14. بن عزه محمد, ترشيد سياسة الانفاق العام من اجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر للمدة 2001-2014 , اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصـــادية والتجارية, جامعة ابو بكر بلقايد – تلمسان, الجزائر, 2010, ص56.

15. حسـين, عماد حسـن, ترشـيد الانفاق العام ودوره في تحقيق الاسـتدامة المالية في العراق, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, العدد 25-اذار-2017, ص144.

16. الجهاز المركزي للاحصاء, مديرية احصاءات التجارة , التقرير السنوي للصادارات لسنة 2024 , ص7